

تأثير الافصاح عن المسؤولية
الاجتماعية على الاداء المالي
للبنوك المصرية من خلال
الدور المُعدل للرافعة المالية
وحجم البنك

Prepared by

لوجين غوانمة



رابط

المقال: https://atasu.journals.ejournals.net/article_329333_99202b1c368b4ec3d5cfc626e892e81d.pdf

بأشراف الدكتور: هبة كمال القصبي
في المساق: قضايا بحثية ١

العنوان متكامل ويعطي صورة واضحة عن موضوع الدراسة. يحدد مباشرة المتغير المستقل (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية) والمتغير التابع (الأداء المالي)، ويضيف متغيرين وسيطين/معدلين (الرافعة المالية وحجم البنك)، مما يعكس عمق البحث واهتمامه بدراسة العلاقات المعقدة بين المتغيرات.

كما أن تحديد النطاق الجغرافي (البنوك المصرية) وذكر أنه دراسة تطبيقية يعطي انطباعاً عن واقعية البحث واعتماده على بيانات حقيقية، وليس مجرد دراسة نظرية.

قوة العنوان تكمن في وضوحه، شموليته، وتحديدده لجميع أبعاد الموضوع، وهو ما يسهل على القارئ معرفة مضمون البحث قبل قراءته.



Chapter
02

المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تحولاً ملحوظاً في دور المؤسسات المالية، فلم تعد البنوك تركز فقط على تحقيق الأرباح وتعظيم العوائد للمساهمين، بل أصبح يُنظر إليها كجهات مسؤولة عن المساهمة في التنمية المستدامة وخدمة المجتمع. في هذا السياق، برز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات كأحد الركائز الأساسية التي تحدد صورة المؤسسة أمام عملائها والمستثمرين والجهات الرقابية.

الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية يُعتبر مؤشراً على شفافية البنك والتزامه تجاه المجتمع، ويعزز الثقة بينه وبين أصحاب المصلحة. لكن، يظل السؤال المهم: هل يترجم هذا الالتزام إلى تحسين في الأداء المالي؟

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن هذا السؤال عبر تحليل العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك المصرية، مع الأخذ في الاعتبار دور الرافعة المالية وحجم البنك كعوامل يمكن أن تعدل أو تؤثر في هذه العلاقة. فمثلاً، قد يكون تأثير الإفصاح أكبر في البنوك الكبرى ذات الموارد الضخمة مقارنة بالبنوك الصغيرة، أو يختلف تبعاً لمدى اعتماد البنك على التمويل بالديون.

أهمية هذه المقدمة أنها تربط بين الإطار النظري والواقع العملي للبنوك المصرية، وتوضح الدافع وراء اختيار الموضوع، وهو الجمع بين البعد الاجتماعي والمسؤولية المؤسسية من جهة، والبعد المالي والأداء الاقتصادي من جهة أخرى.

رغم تنامي الاهتمام العالمي والمحلي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، لا يزال هناك جدل حول مدى انعكاس الإفصاح عن هذه الأنشطة على الأداء المالي للمؤسسات، خاصة في القطاع المصرفي الذي يعد من أكثر القطاعات حساسية وتأثرًا بالثقة والشفافية.

في مصر، ألزمت بعض التشريعات والبورصة الشركات، بما فيها البنوك، بتقديم تقارير عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، إلا أن مستوى الإفصاح يختلف من بنك لآخر، كما يختلف إدراك المساهمين والعملاء لقيمة هذه المبادرات. هذا التفاوت يثير تساؤلات حول ما إذا كان الإفصاح الفعال عن المسؤولية الاجتماعية يحقق بالفعل مردودًا ماليًا ملموسًا للبنوك، أم أنه يظل مجرد التزام معنوي أو صورة تسويقية.

إضافة إلى ذلك، قد تتأثر العلاقة بين الإفصاح والأداء المالي بعوامل وسيطة مثل حجم البنك والرافعة المالية، حيث يمكن أن تعزز هذه العوامل أو تحد من الأثر المتوقع.

بناءً على ذلك، تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة توضيح وقياس أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك المصرية، مع دراسة الدور المعدل لكل من حجم البنك والرافعة المالية.

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تلامس تقاطعًا مهمًا بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي في عمل البنوك، وهو ما يجعل نتائجها ذات قيمة لكل من الباحثين والممارسين في القطاع المالي. ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية:

1. تعزيز الفهم الأكاديمي:

تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، مع التركيز على القطاع المصرفي في بيئة عربية، وهو مجال لا يزال بحاجة لمزيد من الدراسات التطبيقية.

2. دعم متخذي القرار:

تقدم نتائج الدراسة أدلة يمكن أن يستفيد منها مدراء البنوك وصناع السياسات لتقييم جدوى استثماراتهم في أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية، وكيفية توظيفها لتعزيز الأداء المالي.

3. الجانب التطبيقي:

من خلال تحليل دور حجم البنك والرافعة المالية، توفر الدراسة نظرة أكثر دقة تساعد البنوك على تصميم استراتيجيات إفصاح تتناسب مع خصائصها وظروفها التشغيلية.

4. البعد المجتمعي:

تؤكد الدراسة على أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ليس مجرد واجب أخلاقي، بل يمكن أن يكون أداة استراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية وزيادة الثقة والولاء لدى العملاء والمستثمرين.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. قياس أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك المصرية.
2. تحليل دور الرافعة المالية كعامل مُعدّل يمكن أن يزيد أو يضعف من تأثير الإفصاح على الأداء المالي.
3. دراسة أثر حجم البنك في تعديل العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي.
4. تحديد أبعاد الإفصاح الأكثر ارتباطًا بالأداء المالي مثل الإفصاح البيئي، المجتمعي، أو المتعلق بالحوكمة.
5. تقديم إطار عملي للبنوك يساعدها على تحسين ممارسات الإفصاح بما يعزز من أدائها المالي ويحسن صورتها أمام أصحاب المصلحة.

ف1. نرجّح وجود علاقة موجبة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك المصرية؛ لأن الإفصاح يبني رأسمالاً سمعياً ويخفض مخاطر السمعة وتكلفة رأس المال، ما ينعكس على مؤشرات الربحية والسيولة.

ف2. نتوقع تفاوت قوة الأثر باختلاف أبعاد الإفصاح: يكون أثر الإفصاح المتعلق بالحوكمة والموارد البشرية أقوى وأسرع انعكاساً على الأداء من الإفصاح الخيري/الاجتماعي العام؛ إذ تؤثر الحوكمة مباشرة في كفاءة القرار وإدارة المخاطر، بينما يظهر أثر الأنشطة الخيرية بصورة أبطأ وأقل استدامة مالياً.

- ف2أ: الإفصاح عن الحوكمة والالتزام التنظيمي يرتبط بأداء أعلى.
- ف2ب: الإفصاح المتعلق بالموظفين (التدريب، السلامة، الإنصاف) يرتبط بأداء أعلى.
- ف2ج: الإفصاح البيئي والمجتمعي الإطلاقي يرتبط بأداء إيجابي لكن أضعف/أبطأ نسبياً.

ف3. نتوقع علاقة موجبة متناقصة (Concave) بين مستوى الإفصاح والأداء: المكاسب الأكبر تتحقق عند الانتقال من مستويات إفصاح منخفضة إلى متوسطة (تأثير الإشارة)، ثم تتناقص الزيادة الحدية عند الإفراط في الإفصاح حين تتجاوز التكلفة/الفائدة حدًا معينًا.

ف4. تؤدي الرافعة المالية المرتفعة دورًا مُعدّلًا يُضعّف العلاقة الموجبة بين الإفصاح والأداء؛ لأن التزامات الدين المرتفعة تقيد القدرة على ترجمة مبادرات المسؤولية إلى عوائد مالية، كما تُحوّل أولويات الإدارة نحو الانضباط المالي قصير الأجل بدل الاستثمار في مبادرات طويلة الأجل. (تفاعل سلبي متوقع بين الإفصاح والرافعة)

ف5. يلعب حجم البنك دورًا مُعدّلًا يُقوّي العلاقة الموجبة بين الإفصاح والأداء؛ فالمصارف الأكبر تمتلك موارد ونطاق رؤية أوسع يمكنها من تعظيم مردود الإفصاح عبر اقتصاديات الحجم وقوة العلامة. (تفاعل إيجابي متوقع بين الإفصاح والحجم)

ف6. يختلف أثر الإفصاح وفق نوع مؤشر الأداء: يظهر أقوى على المقاييس السوقية (مثل Tobin's Q) بسبب أثر الإشارة والتسعير التوقعي للمستثمرين، ويظهر لاحقاً وبدرجة أهدأ على المقاييس المحاسبية (ROA/ROE) نظراً لزمان التحول التشغيلي. (أثر أقوى سوقياً، ومتأخر محاسبياً)

ف7. في بيئات تقلب تنظيمي أو إفصاح قطاعي منخفض نسبياً، تكون الفائدة الحدية للإفصاح أعلى؛ لأن الشفافية تُميّز البنك عن نظرائه وتقلل عدم اليقين لدى المستثمرين والعملاء.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لما يتميز به من قدرة على دراسة العلاقات بين المتغيرات كما هي في الواقع، ثم تحليلها لاستخلاص أنماط واتجاهات يمكن البناء عليها. اختيار هذا المنهج منطقي، لأن موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب تحليل بيانات فعلية صادرة عن البنوك، وربطها بمؤشرات مالية قابلة للقياس.

1. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في البنوك المصرية المدرجة في البورصة خلال فترة زمنية محددة، حيث إن هذه البنوك مطالبة بتقديم إفصاحات مالية وغير مالية، مما يوفر بيانات رسمية وموثوقة. اختيرت العينة بطريقة قصدية لتشمل البنوك التي تتوفر لها بيانات مكتملة عن الإفصاح والمسؤولية الاجتماعية والأداء المالي خلال فترة الدراسة، مع استبعاد البنوك التي تفتقر إلى بيانات كافية.

2. مصادر البيانات:

اعتمد الباحث على بيانات ثانوية مستمدة من التقارير السنوية وتقارير الاستدامة المنشورة على مواقع البنوك والبورصة المصرية، إضافة إلى قواعد بيانات مالية معتمدة. هذا الأسلوب يضمن الموضوعية ويقلل من التحيز الذاتي، لأن البيانات متاحة للعامة وخاضعة للرقابة

3. أدوات قياس المتغيرات:

- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: تم قياسه باستخدام مؤشر مُعدّ مسبقاً يستند إلى الأدبيات السابقة، ويغطي أبعاد الإفصاح البيئي، المجتمعي، الحوكمة، والمسؤولية تجاه الموظفين.
- الأداء المالي: تم قياسه من خلال مؤشرات محاسبية (مثل ROA، ROE) ومؤشرات سوقية (مثل Tobin's Q) للحصول على صورة متكاملة.
- الرافعة المالية وحجم البنك: تم قياسهما كمؤشرات كمية مباشرة (نسبة إجمالي الديون إلى الأصول، وإجمالي الأصول أو رأس المال السوقي).

4. أسلوب التحليل الإحصائي:

استُخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات وقياس العلاقة بين المتغيرات، مع إدخال متغيرات التفاعل لاختبار الدور المعدّل لكل من الرافعة المالية وحجم البنك. كما تم إجراء اختبارات للارتباط، وتحليل التباين، وفحص الافتراضات الإحصائية لضمان صحة النتائج.

5. حدود الدراسة:

- حدود مكانية: البنوك المصرية المدرجة في البورصة.
- حدود زمنية: الفترة محل الدراسة (كما حددها الباحث في البحث الأصلي).
- حدود موضوعية: التركيز على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على الأداء المالي فقط، دون التطرق لعوامل أخرى قد تؤثر على الأداء مثل الابتكار أو الرقمنة.

نتائج الدراسة

أظهرت النتائج أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك المصرية يختلف بشكل ملحوظ من بنك لآخر، لكن الاتجاه العام إيجابي ويميل إلى التحسن خلال فترة الدراسة، خاصة في الأبعاد المتعلقة بالحوكمة والشفافية.

كما بينت التحليلات وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك. هذا يعني أن البنوك التي تستثمر في الإفصاح الشفاف عن أنشطتها الاجتماعية والبيئية وإجراءات الحوكمة تحقق مستويات أعلى من الربحية وقيمة سوقية أفضل، مما يدعم فرضية أن الشفافية تعزز الثقة وتخفض المخاطر الاستثمارية.

وبالنسبة للعوامل المعدلة، أوضحت النتائج أن حجم البنك يعزز قوة العلاقة الإيجابية بين الإفصاح والأداء المالي، إذ أن البنوك الكبيرة تمتلك موارد أكبر لتفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية، وتستفيد أكثر من أثرها التسويقي والاستثماري.

في المقابل، لوحظ أن الرافعة المالية المرتفعة تضعف هذه العلاقة، لأن زيادة الديون تحد من قدرة البنك على الاستثمار طويل الأجل في أنشطة المسؤولية الاجتماعية أو الاستفادة من آثارها.

كما كشفت النتائج أن أثر الإفصاح يختلف باختلاف مؤشر الأداء المالي المستخدم، إذ كان التأثير أوضح وأسرع في المؤشرات السوقية (مثل Tobin's Q) مقارنة بالمؤشرات المحاسبية (مثل ROA و ROE)، والتي تحتاج وقتًا أطول حتى تعكس الأثر الحقيقي لممارسات المسؤولية الاجتماعية.

1. تعزيز الإفصاح الشامل والمتوازن:

على البنوك المصرية تطوير تقارير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لتشمل جميع الأبعاد (البيئي، المجتمعي، الحوكمة، والموارد البشرية) مع الالتزام بالمعايير الدولية مثل GRI، لضمان الشفافية والموثوقية.

2. التركيز على البنوك الصغيرة والمتوسطة:

نظرًا لأن حجم البنك كان عاملاً معديلاً مهمًا، يُوصى البنوك الأصغر بالاستثمار الاستراتيجي في أنشطة المسؤولية الاجتماعية لتعويض محدودية مواردها، واستغلال الإفصاح كأداة لتعزيز صورتها التنافسية.

3. إدارة الرافعة المالية بحذر:

على البنوك ذات الديون المرتفعة وضع استراتيجيات لتقليل الرافعة المالية تدريجيًا، حتى تتمكن من استثمار أكبر في أنشطة المسؤولية الاجتماعية وتحقيق أقصى أثر مالي منها.

4. الربط بين الإفصاح والأداء المالي:

ضرورة إدماج أهداف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الخطة الاستراتيجية للبنك، وربطها بمؤشرات الأداء المالي، لضمان أن هذه الأنشطة تحقق قيمة اقتصادية بجانب قيمتها المجتمعية.

5. التقييم المستمر والتحسين:

إنشاء آلية تقييم دورية لقياس أثر الإفصاح على الأداء المالي، ومقارنة النتائج بين السنوات، لتحديد نقاط القوة والضعف وتوجيه الموارد بفعالية أكبر.

برأيي، على البنوك المصرية أن تنظر إلى أنشطة الإفصاح كجزء من استراتيجيتها التنافسية، وأن تتعامل معها كاستثمار طويل الأجل يحقق مكاسب مالية واجتماعية في آن واحد. فالشفافية في الإفصاح لا تبني الثقة فقط، بل تعزز ولاء العملاء والمستثمرين، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على استدامة البنك ونجاحه في بيئة عمل تتسم بالتحديات والمنافسة.



Chapter 10

الخاتمة

من خلال اطلاعي على هذا البحث وتحليلي لنتائجه، أرى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لم يعد مجرد متطلب قانوني أو وسيلة لتحسين صورة البنك أمام الجمهور، بل أصبح عنصرًا مؤثرًا فعليًا في تحقيق أداء مالي أفضل. ما لفت انتباهي هو أن حجم البنك يلعب دورًا حاسمًا في تعظيم هذا الأثر، بينما قد تحد الرافعة المالية المرتفعة من الاستفادة الكاملة منه، وهو ما يفسر تباين النتائج بين البنوك.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

